

أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وصورة القوى الفاعلة المتضمنة بها في
تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة (2012- 2013).

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الإعلام من قسم الصحافة.

إعداد: عزة حسن المراكبي(*)

إشراف: أ.د/ هشام عطية عبد المقصود(**)

تسعى الدراسة إلى معرفة أطر تقديم الأزمات السياسية والاجتماعية وطبيعة تقديم القوى الفاعلة بها في تغطية الصحافة المصرية خلال الفترة من 2012 - 2013م، ويتحقق هذا الهدف الرئيسي من خلال رصد المصادر الصحفية التي تعتمد عليها الصحف في معالجة وتغطية الأزمات، وتحديد مدى تحقق التوازن في اختيار المصادر الصحفية في معالجة الأزمات، وتحديد أهم الأطر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تقديم الأزمات محل الدراسة، ورصد القوى الفاعلة المحورية وسمات تقديمها، وأطر توظيفها في تغطية الأزمات السياسية والاجتماعية محل الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باختيار أربع أزمات - يمثلون أزمات سياسية واجتماعية - لدراستها وفقا للدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة مسبقا، إذ اختارت أزمتهن سياسيتين وهما (الإعلان الدستوري الصادر في 22 نوفمبر 2012 وما نتج عنه من أزمة سياسية نتيجة للرفض الشعبي له - وأزمة سد النهضة الدستوري)، وأزمتهن اجتماعيتين وهما (أزمة الاحتجاجات العمالية - وأزمة الوقود)، وإن كانت الأزمات الاجتماعية تضمنت بعدا اقتصاديا نظرا لأن بعض أسباب قيام العمال بالاحتجاجات والإضرابات تتمثل في حرمانهم من جزء كبير من

(*)المعيدة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

(**)أستاذ الصحافة بكلية الإعلام جامعة القاهرة.

مجتمع الباحثين

حقوقهم المادية وعدم صرف مستحقاتهم المالية وحوافزهم بالإضافة إلى مطالبتهم بزيادة الرواتب والحوافز، أما ما يخص أزمة الوقود فإن سببا رئيسيا للأزمة تمثل في عدم توافر الموارد المالية اللازمة لاستيراد المواد البترولية وغاز البوتاجاز اللازم للاستهلاك المحلي من الخارج.

كما قامت الباحثة بتحليل 2427 مادة إخبارية في صحف الدراسة (767 بصحيفة الأخبار، و791 بصحيفة المصري اليوم، و869 بصحيفة الوفد)، بواقع 1395 مادة إخبارية تتناول أزمة الإعلان الدستوري، و406 مواد إخبارية تتناول أزمة سد النهضة الإثيوبي، و226 مادة إخبارية تتناول أزمة الاحتجاجات العمالية، و400 مادة إخبارية تتناول أزمة الوقود.

وللوصول لأهداف الدراسة استخدمت الباحثة **منهج المسح الإعلامي** للمساعدة في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالأزمات التي يتم دراستها، وأسلوب **المقارنة المنهجية** كمنهج مساعد لرصد أوجه التشابه والاختلاف بين سمات وعناصر صورة الأزمات وصورة القوى الفاعلة والأطر الإعلامية التي تم تقديمها في التغطية الصحفية للأزمات السياسية والاجتماعية في صحف الدراسة.

كما استعانت الباحثة **بأداة تحليل المضمون** لرصد عناصر وسمات الأزمات في تغطية الصحف، من خلال فهم مختلف عناصر الأزمة وسماتها والتي تهتم بتقديمها كل صحيفة، للوقوف على الطبيعة الكلية لصورة الأزمة في كل منها، وأداة **تحليل القوى الفاعلة** للتعرف على الفاعلين ذوي الأهمية في التغطية الصحفية بصحف الدراسة ورصد وتحليل أدوارهم والسمات المنسوبة إليهم، فيما يتعلق بالأزمات محل الدراسة وتقويمها سلبا أو إيجابا، كما تطرحها المضامين الصحفية في الصحف محل الدراسة، ومقارنة هذه الصفات ومدى اتفاقها أو اختلافها وفقا لمواقف كل صحيفة من القضية والأطراف الفاعلة بها.

وفيما يلي أهم النتائج العامة لتحليل الأزمات في صحف الدراسة (الأخبار والمصري اليوم والوفد):

1/ أطر تقديم أزمة الإعلان الدستوري:

عقب إصدار الرئيس المصري السابق محمد مرسي إعلانه الدستوري في 22 من نوفمبر 2012م، تأزم المشهد السياسي بسبب رفض معظم طوائف الشعب له وسادت حالة من الاستقطاب السياسي بين المواطنين، فالتيارات والقوى السياسية المدنية تسعى لحشد المواطنين في جانبها وتدعوهم للتظاهر لرفض الإعلان الدستوري الذي يرسخ للحكم الديكتاتوري، والتيارات السياسية الإسلامية تدعوهم لتأييد الرئيس السابق محمد مرسي وإعلانه الدستوري.

وتوضح نتائج الدراسة أن أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحيفة الأخبار في تغطية أزمة الإعلان الدستوري تمثل في "القضاة"، للتعبير عن آرائهم في الإعلان وردود أفعالهم تجاهه، يليهم ممثلي التيارات الإسلامية حيث كانت التيارات الإسلامية تدعم وتؤيد الرئيس السابق محمد مرسي وكل قراراته، يليهم المسؤولين الحكوميين ثم الأحزاب وممثلي التيارات.

بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على ممثلي التيارات السياسية المدنية للتعبير عن آرائهم في الإعلان الدستوري وردود أفعالهم تجاهه وأهم الخطوات التصعيدية التي يتخذونها لإسقاطه، تليهم المصادر المجهلة، ثم الأحزاب، ثم ممثلي التيارات السياسية الإسلامية، يليهم القضاة، ثم الخبراء القانونيين والدستوريين وخبراء الاقتصاد، يليهم المسؤولين الحكوميين ويتفق ذلك مع توجه الأيديولوجي للصحيفة كونها جريدة مستقلة تعبر عن آراء مختلف التيارات السياسية المدنية في الإعلان الدستوري وسبل مواجهته.

مجتمع الباحثين

واعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على ممثلي التيارات السياسية المدنية، تليهم الأحزاب، ثم المصادر المجهلة، ثم القضاة، يليهم الخبراء والمتخصصين ويتفق ذلك مع التوجه الأيديولوجي لصحيفة الوفد حيث إنها ركزت في مصادر المعلومات على إبراز الدور الفعال الذي يقوم به حزب الوفد في الحياة السياسية ودوره في التصعيد ضد الإعلان الدستوري والمطالبة بإسقاطه.

وتوضح النتائج أن صحيفة الوفد جاءت في المرتبة الأولى في مجال اعتمادها على عرض وجهة نظر واحدة عند الاستعانة بمصادر المعلومات تليها صحيفة الأخبار ثم المصري اليوم، وفيما يخص عرض الحقائق والمعلومات المجردة جاءت صحيفة الأخبار في المرتبة الأولى تليها المصري اليوم ثم الوفد، بينما فيما يتعلق بالعرض المتوازن لمختلف آراء مصادر المعلومات جاءت صحيفة المصري اليوم في المرتبة الأولى تليها صحيفة الأخبار ثم الوفد.

وهو ما يدل على التزام صحيفة المصري اليوم بشكل أكبر بالعرض المتوازن لمختلف الآراء وذلك من خلال اهتمامها بعرض وجهة نظر كل من التيارات السياسية المدنية والإسلامية في الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي مع الحرص على عرض رد الحكومة والرئيس، في حين ركزت صحيفة الوفد على عرض وجهة النظر الواحدة، حيث اهتمت في موادها الإخبارية الخاصة بالأزمة بطرح تصريحات الحكومة فقط عن الأزمة، أو آراء وممثلي التيارات السياسية المدنية فقط، أو الإسلامية فقط في الأزمة، للتدليل على تجاوز الرئيس وإصداره إعلان أدى إلى زيادة توتر الأوضاع السياسية والأمنية في مصر وانقسام الشعب وزيادة الاشتباكات بين أطراف الشعب المختلفة، وزيادة غضب الشعب من سياسات الحكومة ورئيسها، والتدليل على فشل الحكومة والرئيس والإخوان المسلمين في مهمة إدارة الدولة وشؤونها المختلفة، وفشل الرئيس في إدارة الأزمة، واهتمت صحيفة الأخبار بعرض الحقائق والمعلومات المجردة وذلك من

مجتمع الباحثين

خلال التركيز على عرض الوثائق والبيانات الخاصة بأزمة الإعلان الدستوري، وعرض معلومات عن أسباب الأزمة.

كما توضح النتائج أن صحيفة الأخبار اعتمدت في المقام الأول على إطار الضغط والتصعيد في عرض أزمة الإعلان الدستوري وذلك بعرض الضغط الذي قامت به التيارات السياسية المدنية لإسقاط الإعلان الدستوري، يليه إطار التأييد ودعم القرارات من خلال تركيزها على الأخبار التي توضح تأييد جماعة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية لقرارات الرئيس ولإعلانه الدستوري، يليه إطار الصراع، ثم إطار الرفض، ثم إطار الطمأنة.

بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على إطار فشل إدارة الأزمة في عرض أزمة الإعلان الدستوري، يليه إطار الضغط والتصعيد، ثم إطار الرفض، ثم إطار الإدانة، يليه إطار الغضب، وذلك لتوضيح تجاهل الرئيس السابق محمد مرسي لموجات الغضب ضد الإعلان الدستوري الذي أصدره، والذي أدى إلى نزول الجماهير مرة أخرى إلى الميادين للمطالبة بإسقاط الإعلان وحل الجمعية التأسيسية أو رحيل الرئيس.

واعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على إطار الضغط والتصعيد في عرض أزمة الإعلان الدستوري، يليه إطار الصراع، ثم إطار فشل إدارة الأزمة، يليه إطار الرفض، وهو ما يوضح تركيز جريدة الوفد على الأطر السلبية التي توضح فشل الرئيس في إدارة البلاد وإصداره لقرارات أدت إلى غضب الشعب المصري ومحاولته الاستحواذ على السلطة، وهو ما يتفق مع اتجاهها الأيدلوجي كجريدة حزبية ولسان حال للحزب الصادر عنها وهو حزب الوفد.

وتوضح النتائج أن القوى الفاعلة المحورية التي اعتمدت عليها صحيفة الأخبار في تغطية أزمة الإعلان الدستوري تمثلت في السلطة القضائية، ثم التيارات السياسية

مجتمع الباحثين

الإسلامية، يليها التيارات السياسية المدنية، بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على المتظاهرين كقوى فاعلة محورية، يليها التيارات السياسية الإسلامية، ثم التيارات السياسية المدنية، ويلهم السلطة القضائية، واعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على التيارات السياسية المدنية كقوى فاعلة محورية، يليهم التيارات السياسية الإسلامية، ثم السلطة القضائية.

وأكدت نتائج الدراسة أن أهم الأدوار التي نسبت للتيارات السياسية المدنية والسلطة القضائية تتمثل في الإصرار على إسقاط الإعلان الدستوري من خلال تظاهر التيارات السياسية المدنية في ميدان التحرير وكافة ميادين الجمهورية ودعوتهم للشعب بكافة طوائفه للنزول والتظاهر لإجبار الرئيس السابق محمد مرسي على إلغاء الإعلان.

أما أهم الأدوار التي نسبت للتيارات السياسية الإسلامية تمثلت في دعم الرئيس السابق محمد مرسي وتأييد قراراته وإعلانه الدستوري والتأكيد على أنه يحقق أهداف ثورة 25 يناير ودعوة المواطنين للنزول إلى ميدان النهضة لدعمه، بالإضافة إلى محاصرة المحكمة الدستورية العليا لمنع القضاة من الدخول والبت في قضايا حل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية للدستور، والاعتداء على المتظاهرين أمام الاتحادية.

وتوضح النتائج غلبة إطار الضغط والتصعيد والرفض عند تقديم القوى الفاعلة المحورية في صحف الدراسة، ويعبر ذلك عن قيام معظم القوى الفاعلة المحورية بالضغط على الرئيس السابق محمد مرسي لإلغاء الإعلان الدستوري، وحل الجمعية التأسيسية وإعادة تشكيلها من جديد بحيث تضم كافة أطياف الشعب المصري، والتهديد باتخاذ إجراءات تصعيدية إذا لم يستجب الرئيس لطلباتهم وتتمثل في التهديد بالعصيان المدني والمطالبة بعزله.

2/ أطر تقديم أزمة سد النهضة الإثيوبي:

تتمثل الأزمة في قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة الإثيوبي بسعة تخزينية كبيرة تصل إلى 74 مليار متر مكعب، ما يؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل ويؤثر على الكهرباء المولدة من السد العالي، ما أثار قلق وتخوف لدى الشعب المصري لأنه يعرض مصر للفقر المائي.

وتم تحليل 406 مواد إخبارية تتناول أزمة سد النهضة الإثيوبي في صحف الدراسة (الأخبار – الوفد – المصري اليوم)، تنقسم كالتالي 166 مادة إخبارية في صحيفة المصري اليوم، و142 مادة في صحيفة الأخبار، و98 مادة في صحيفة المصري اليوم، بطريقة الحصر الشامل للأزمة خلال شهري مايو ويونيه عام 2013.

وتوضح نتائج الدراسة أن أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحيفة الأخبار في تغطية أزمة سد النهضة الإثيوبي كانت "المسؤولون الحكوميون" لرصد تصريحاتهم عن الأزمة وكيفية الخروج منها، يليهم الخبراء والمتخصصون لمعرفة منهم مدى تأثير السد على حصة مصر من مياه نهر النيل، تلا ذلك المصادر المجهلة، ثم المسؤولون الحكوميون الإفريقيون، ويتفق هذا مع طبيعة السياسة التحريرية لصحيفة الأخبار حيث إنها صحيفة قومية وتعبر عن الاتجاه الرسمي للدولة وأيضا لكون الأزمة ذات طابع قومي مهم، لذلك فإنها تهتم في المقام الأول بتصريحات المسؤولين الحكوميين عن الأزمة، أسبابها وسبل حلها كمصدر رئيسي للمعلومات في التغطية الخبرية للأزمة، بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على الخبراء والمتخصصين، يليهم المسؤولين الحكوميين، ثم المصادر المجهلة، ثم وسائل الإعلام الدولية، يليها التيارات السياسية المدنية، ثم المسؤولين الحكوميين الإفريقيين، وهو ما يتفق مع التوجه الأيدلوجي لصحيفة المصري اليوم كونها صحيفة مستقلة تهتم في المقام الأول بأراء ودراسات خبراء السودان والمياه عن

السد ومدى تأثيره على مصر، بالإضافة إلى آراء الخبراء القانونيين في الأزمة وكيفية التعامل معها، واعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على الخبراء والمتخصصين، يليهم وسائل الإعلام الدولية، ثم المسؤولين الحكوميين، ثم المصادر المجهلة، يليهم المسؤولين الحكوميين الإفريقيين، وهو ما يتفق مع توجه الأيديولوجي لجريدة الوفد حيث اعتمدت على إبراز آراء الخبراء وتصريحاتهم عن الأزمة وتوضيحهم لخطورة إنشاء السد على مصر، وردود الإعلام الدولي على قيام إثيوبيا بإنشاء السد ومدى تأثيره على مصر، لإبراز فشل الحكومة وتقصيرها في إدارة الأزمة.

وتوضح النتائج أن صحيفة الوفد جاءت في المرتبة الأولى في اعتمادها على عرض وجهة نظر واحدة عند الاستعانة بمصادر المعلومات يليها صحيفة المصري اليوم يليها الأخبار، بينما فيما يتعلق بالعرض المتوازن لمختلف آراء مصادر المعلومات جاءت صحيفة المصري اليوم في المرتبة الأولى يليها صحيفة الأخبار ثم الوفد، وفيما يخص عرض الحقائق والمعلومات جاءت صحيفة الوفد في المرتبة الأولى يليها الأخبار ثم المصري اليوم.

وهو ما يبرهن على التزام صحيفة المصري اليوم بشكل أكبر بالعرض المتوازن لمختلف الآراء وذلك من خلال اهتمامها بعرض وجهة نظر المسؤولين المصريين في أزمة سد النهضة الإثيوبي مع الحرص على عرض رد المسؤولين الإثيوبيين عليهم وتأكيدهم أن مخاوفهم ليست في محلها، وكذلك عرض آراء الخبراء في الأزمة ومدى تأثيرها على مصر ومقترحاتهم للخروج منها وعرض رد الحكومة عليهم، في حين ركزت صحيفة الوفد على عرض وجهة النظر الواحدة، حيث اهتمت في موادها الإخبارية الخاصة بالأزمة بطرح تصريحات الحكومة فقط عن الأزمة، أو آراء الخبراء وممثلي التيارات السياسية المدنية والإسلامية في الأزمة للتدليل على تجاهل الحكومة للأزمة، وتقصيرها وفشلها في إدارة الأزمة، بالإضافة لاهتمامها

بعرض الحقائق والمعلومات المجردة، وذلك من خلال التركيز على عرض الوثائق والبيانات الخاصة بأزمة سد النهضة الإثيوبي، وعرض معلومات عن أسباب الأزمة. كما توضح النتائج أن صحيفة الأخبار اعتمدت في المقام الأول على إطار الحلول والمقترحات في عرض أزمة سد النهضة الإثيوبي، يليه إطار مخاطر بناء السد، يليه إطار الوساطة والمفاوضات، يليه إطار الطمأنة، يليه إطار جهود الدولة، وهو ما يؤكد اهتمام صحيفة الأخبار في المقام الأول بعرض الحلول والمقترحات والجهود التي تبذلها الدولة لحل أزمة سد النهضة الإثيوبي وطمأنة المواطنين بأن سد النهضة لن يؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل وأنها لم تفرط في نقطة مياه واحدة، وهذا يتفق مع السياسة التحريرية للجريدة كجريدة قومية تعبر عن الاتجاه الرسمي للدولة، واعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على إطار الحلول والمقترحات، يليه إطار فشل إدارة الأزمة، يليه إطار مخاطر بناء السد، ثم إطار الوساطة والمفاوضات، وهو ما يبرهن على اهتمام صحيفة المصري اليوم بعرض الحلول والمقترحات التي يطرحها الخبراء وممثلي التيارات السياسية، وفشل الدولة في إدارة أزمة سد النهضة الإثيوبي على الرغم من المخاطر الكبيرة لإنشاء السد على حصة مصر من مياه نهر النيل، بينما اعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على إطار الصراع، يليه إطار فشل إدارة الأزمة، ثم إطار مخاطر بناء السد، ثم إطار الوساطة والمفاوضات، يليه إطار الحلول والمقترحات، وهو ما يوضح تركيز صحيفة الوفد على توضيح تقاعس الحكومة عن حل أزمة سد النهضة وانشغال الحكومة بالصراعات السياسية الداخلية وإهمالها للمخاطر الكبيرة الناجمة عن إنشاء سد النهضة على حصة مصر من مياه نهر النيل، وهو ما يتفق مع اتجاهها الأيدلوجي كجريدة حزبية ولسان حال للحزب الصادر عنها وهو حزب الوفد.

مجتمع الباحثين

وتوضح النتائج أن القوى الفاعلة المحورية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة (الأخبار – المصري اليوم – الوفد) في تغطية أزمة سد النهضة الإثيوبي هي الحكومة المصرية والحكومة الإثيوبية والخبراء.

وأكدت نتائج الدراسة أن أهم الأدوار التي نسبت للحكومة المصرية تتمثل في سعيها لحل الأزمة من خلال المفاوضات المستمرة مع إثيوبيا للالتزام بتوصيات اللجنة الثلاثية وعدم الإضرار بحصة مصر من مياه النيل، وطمانتها للشعب المصري وتأكيداتها أنها لن تفرط في نقطة مياه واحدة من حصتها من مياه نهر النيل.

وتمثلت الأدوار الرئيسية التي نسبت للخبراء في التغطية الخبرية للأزمة في تأكيد خبراء المياه والسدود على مدى تأثير السد على مصر والسودان، وتأكيد الخبراء القانونيين على أن التحكيم الدولي لا يجبر إثيوبيا على وقف بناء السد وأنه غير ملزم لإثيوبيا.

وتوضح النتائج غلبة أطر الطمأنينة والوساطة والمفاوضات والحلول والمقترحات في تقديم القوى الفاعلة في صحيفة الأخبار، وهو ما يتفق مع سياستها التحريرية كصحيفة قومية مملوكة للدولة تعبر عن إنجازات الدولة المستمرة وسعيها لحل أزمة سد النهضة الإثيوبي.

أما في صحيفة المصري اليوم فقد غلبت أطر جهود الدولة والطمأنينة ومخاطر بناء السد في تقديم القوى الفاعلة المحورية في التغطية الخبرية للأزمة، وهو ما يدل على التزامها إلى حد ما بالحيادية فعلى الرغم من تأكيدها على المخاطر الجمة لإنشاء السد على مصر وتفاعس الحكومة عن مواجهة الأزمة فإنها نشرت الجهود التي تقوم بها الحكومة لمحاولة التوصل لحلول لأزمة سد النهضة الإثيوبي.

وبالنسبة لصحيفة الوفد جاءت غلبة أطر فشل إدارة الأزمة والصراع ومخاطر بناء السد في تقديم القوى الفاعلة المحورية في التغطية الخبرية للأزمة، وهو ما يتفق

أيضا مع توجهها كصحيفة حزبية ولسان حال لحزب الوفد لتعبر عن فشل الدولة في مواجهة أزمة سد النهضة رغم المخاطر الكبيرة التي أكد الخبراء أنها تنتج عن بناء السد وأنه سيؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل ويعرضها للفقر المائي، وانشغال الحكومة عن الأزمة بالصراعات الداخلية.

3/ أطر تقديم أزمة الاحتجاجات العمالية:

تتمثل الأزمة في قيام العمال في العديد من المصانع والشركات بالقطاع العام والخاص بالعديد من الإضرابات والاعتصامات خلال عامي 2012- 2013م، وتتنوع أسباب الاحتجاجات لتشمل المطالبة بالحصول على مستحقاتهم المالية المتأخرة وزيادة الرواتب والحوافز والتعيين وحقوقهم في الأرباح والاحتجاج ضد الفصل التعسفي وسوء المعاملة والقضاء على الفساد والمحسوبية في الإدارات والحصول على حقوقهم في التأمين الصحي.

وتم تحليل 226 مادة إخبارية تتناول أزمة الاحتجاجات العمالية في صحف الدراسة (الأخبار – الوفد – المصري اليوم)، تنقسم كالتالي 94 مادة إخبارية في صحيفة الوفد، و71 مادة في صحيفة الأخبار، و61 مادة في صحيفة المصري اليوم، بطريقة الحصر الشامل للأزمة خلال شهري يناير ويوليو عام 2012، وتم اختيار هذه الفترة لما شهدته من معالجة مكثفة لأزمة الاحتجاجات العمالية في صحف الدراسة.

توضح نتائج الدراسة أن أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحيفة الأخبار في تغطية أزمة الاحتجاجات العمالية، تمثلت في المسؤولين الحكوميين، ويليهم العمال، ويتفق ذلك مع السياسة التحريرية لصحيفة الأخبار حيث أنها صحيفة قومية تعبر عن الاتجاه الرسمي للدولة وتهتم في المقام الأول بالتصريحات الرسمية عن الإضرابات العمالية وكيفية حل الأزمة وتحقيق مطالب العمال، بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم على العمال، ثم النقابات العمالية، يليها رجال الأعمال

مجتمع الباحثين

والمسؤولين الحكوميين، ويتفق هذا مع التوجه الأيدلوجي لصحيفة المصري اليوم من خلال اهتمامها في المقام الأول بفئة العمال ومطالبهم وحقوقهم، واعتمدت صحيفة الوفد على المسؤولين الحكوميين من خلال رصد تصريحاتهم عن الإضرابات العمالية المستمرة وكيفية تحقيق مطالب العمال، يليها العمال، ثم المواطنين.

وتوضح النتائج أن صحيفة الوفد جاءت في المرتبة الأولى في اعتمادها على عرض وجهة نظر واحدة عند الاستعانة بمصادر المعلومات تليها صحيفة الأخبار ثم المصري اليوم، بينما فيما يتعلق بالعرض المتوازن لمختلف آراء مصادر المعلومات جاءت صحيفة المصري اليوم في المرتبة الأولى تليها صحيفة الأخبار ثم الوفد، وفيما يخص عرض الحقائق والمعلومات جاءت صحيفة الأخبار في المرتبة الأولى تليها المصري اليوم ثم الوفد.

وهو ما يبرهن على التزام صحيفة المصري اليوم بشكل أكبر بالعرض المتوازن لمختلف الآراء وذلك من خلال اهتمامها بعرض وجهة نظر العمال في سبب الإضراب مع الحرص على عرض رد الحكومة أو المستثمرين من أصحاب الشركات والمصانع على مطالب العمال وكيفية حل الأزمة، بينما اهتمت صحيفة الأخبار بعرض الحقائق والمعلومات المجردة وذلك من خلال التركيز على عرض الوثائق والبيانات الخاصة بأزمة الاحتجاجات العمالية، وعرض معلومات عن الأسباب والدوافع وراء الاحتجاجات العمالية، في حين ركزت صحيفة الوفد على عرض وجهة النظر الواحدة، حيث اهتمت في موادها الإخبارية الخاصة بالأزمة بطرح تصريحات الحكومة فقط عن الأزمة، أو آراء العمال فقط، والنقابات العمالية للتدليل على تجاهل الحكومة للأزمة وعدم مراعاتها لتدهور الأحوال الاقتصادية للعمال.

كما توضح النتائج أن صحيفة الأخبار اعتمدت في المقام الأول على إطار الاستجابة والحلول والمقترحات في عرض أزمة الاحتجاجات العمالية، يليه إطار التصعيد والضغط، يليه إطار المطالبة، يليه إطار الأسباب، وهو ما يوضح اهتمام صحيفة الأخبار في المقام الأول بعرض الجهود التي تبذلها الدولة لحل مشاكل العمال والعمل على تحسين بيئة عملهم والتوضيح أن معظم المشكلات ناتجة عن أسباب خارجة عن إرادة الدولة بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلد، بينما اعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على إطار الضغط والتصعيد، يليه إطار المطالبة بالحقوق، ثم إطار الأسباب، وهو ما يوضح اهتمام صحيفة المصري اليوم بعرض جهود العمال للحصول على حقوقهم من خلال التصعيد والضغط على إدارات الشركات والمصانع التي يعملون بها والحكومة لتنفيذ مطالبهم، ثم الاهتمام بعرض مطالبهم وهو ما يوضع انحياز الصحيفة لشريحة العمال في المقام الأول.

واعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على إطار الإهمال والتجاوزات وتفاهم الأزمة، يليه إطار التصعيد والضغط، ثم إطار الصراع وتبادل الاتهامات، ثم إطار التعسف وهو ما يوضح تركيز صحيفة الوفد على عرض إهمال الدولة لحقوق العمال وتجاوزاتها ضدهم في المقام الأول وجهود العمال للحصول على حقوقهم، وفي المراتب الأخيرة تعرض إنجازات الدولة والحلول المقترحة لحل أزمته وهو ما يتفق مع اتجاهها الأيدلوجي كجريدة حزبية ولسان حال للحزب الصادر عنها وهو حزب الوفد.

وتوضح النتائج أن القوى الفاعلة المحورية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة (الأخبار – المصري اليوم – الوفد) في تغطية أزمة الاحتجاجات العمالية هي العمال والحكومة.

مجتمع الباحثين

وأكدت نتائج الدراسة أن أهم الأدوار التي نسبت للعمال هي الإضرابات والاحتجاجات المستمرة للمطالبة بمستحقاتهم المالية المتأخرة وزيادة الرواتب والحوافز والتنشيط، والقضاء على الفساد في الإدارات، وحقوقهم في التأمين الصحي.

أما أهم الأدوار التي نسبت للحكومة تمثلت في الاستجابة لمطالب العمال وصرف مستحقاتهم، وقيام وزير النقل بإقالة رئيس هيئة السلامة البحرية بعد تظاهر العمال ضده وثبوت إهداره للمال العام.

وتوضح النتائج غلبة إطار الاستجابة والحلول والمقترحات في عرض القوى الفاعلة في صحيفة الأخبار وهو ما يتفق مع سياستها التحريرية كصحيفة قومية مملوكة للدولة تعبر عن إنجازات الدولة المستمرة وسعيها لحل مشاكل العمال.

أما بالنسبة لصحيفة المصري اليوم فغلب إطار التصعيد والضغط في صحيفة المصري اليوم ويتفق ذلك مع كونها صحيفة خاصة تنحاز لصالح العمال وتسعى لمشاركتهم في الحصول على حقوقهم.

وبالنسبة لصحيفة الوفد، جاءت غلبة إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة على صحيفة الوفد وهو ما يتفق أيضا مع توجهها كصحيفة حزبية ولسان حال لحزب الوفد.

4/ أطر تقديم أزمة الوقود:

تتمثل الأزمة في نقص الوقود والمواد البترولية عدة مرات خلال عامي 2012 و2013م، وما نجم عن هذا النقص من أزمة حادة عانى منها المواطن سواء في الحصول على أسطوانات البوتاجاز اللازمة لهم أو البنزين والسولار اللازم للسائقين.

وتم تحليل 400 مادة إخبارية تتناول أزمة الوقود في صحف الدراسة (الأخبار – الوفد – المصري اليوم)، تنقسم كالتالي 162 مادة إخبارية في صحيفة الوفد، و138 مادة في صحيفة الأخبار، و100 مادة في صحيفة المصري اليوم، بطريقة الحصر الشامل للأزمة خلال شهور يناير وديسمبر وأكتوبر ونوفمبر عام 2012، وتم اختيار هذه الفترة لما شهدته من معالجة مكثفة لأزمة الوقود في صحف الدراسة.

توضح نتائج الدراسة أن أهم مصادر المعلومات التي اعتمدت عليها صحيفة الأخبار في تغطية أزمة الوقود كان المسؤولون الحكوميون، يليها محررو الصحيفة، ثم المصادر المجهلة، بينما اعتمدت المصري اليوم على المسؤولين الحكوميين، يليهم المصادر المجهلة، ثم الخبراء والمتخصصون، واعتمدت صحيفة الوفد على المسؤولين الحكوميين، يليهم محرري الصحيفة، ثم المصادر المجهلة، وهو ما يؤكد على اعتماد صحف الدراسة بشكل رئيسي على المسؤولين الحكوميين كمصدر رئيس للمعلومات الواردة عن الأزمة داخل تغطيتها الخبرية.

وتوضح النتائج أن صحيفة الوفد جاءت في المرتبة الأولى في اعتمادها على عرض وجهة نظر واحدة عند الاستعانة بمصادر المعلومات يليها صحيفة المصري اليوم يليها الأخبار، بينما فيما يتعلق بالعرض المتوازن لمختلف آراء مصادر المعلومات جاءت صحيفة المصري اليوم في المرتبة الأولى يليها صحيفة الأخبار يليها الوفد، وفيما يخص عرض الحقائق والمعلومات جاءت صحيفة الأخبار في المرتبة الأولى تليها الوفد ثم المصري اليوم.

وهو ما يوضح التزام صحيفة المصري اليوم بشكل أكبر بالعرض المتوازن لمختلف الآراء وذلك من خلال اهتمامها بعرض وجهة نظر المواطنين والساكنين وأصحاب محطات البنزين ومستودعات البوتاجاز وأصحاب المخازن في أسباب الوقود ومدى تأثيرها عليهم وسبل الخروج من الأزمة مع الحرص على عرض رد الحكومة على

الأزمة وكيفية حل الأزمة، بينما اهتمت صحيفة الأخبار بعرض الحقائق والمعلومات المجردة وذلك من خلال التركيز على عرض الوثائق والبيانات الخاصة بأزمة الوقود، وعرض معلومات عن الأسباب وراء الأزمة، في حين ركزت صحيفة الوفد على عرض وجهة النظر الواحدة، حيث اهتمت في موادها الإخبارية الخاصة بالأزمة بطرح آراء الوزراء أو المسؤولين الحكوميين بما يوضح تخبط الحكومة في قراراتها وفشلها في حل الأزمة، أو عرض آراء المواطنين أو أصحاب محطات البنزين ومستودعات البوتاجاز أو أصحاب المخابر في الأزمة للتدليل على تجاهل الحكومة للأزمة وعدم مراعاتها لمعاناة المواطنين في ظل نقص الوقود.

كما توضح النتائج أن صحيفة الأخبار اعتمدت في المقام الأول على إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة في عرض أزمة الوقود، يليه إطار الاستجابة وال طول والمقترحات، يليه إطار الإنجازات والاهتمام بمصلحة المواطن، يليه إطار الطمأنة، وهو ما يوضح اهتمام صحيفة الأخبار في المقام الأول بإطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة من خلال توضيح أن سبب الإهمال هو الفساد المنتشر في الدولة وزيادة عمليات التهريب، التي تؤدي لتفاقم الأزمة، وأن وزارة البترول لا تستطيع بمفردها مواجهة الأزمة بل تحتاج لتعاون كافة الأجهزة المعنية بالدولة لمواجهة الأزمة والتصدي للفساد، وكذلك الاهتمام بعرض الجهود التي تبذلها الدولة لحل مشكلة الوقود وطمأنة المواطنين بتوفير الوقود لهم وأن سبب الأزمة تهريب الوقود وبيعه في السوق السوداء وفساد أصحاب محطات البنزين ومستودعات البوتاجاز، وهذا يتفق مع الاتجاه الأيديولوجي للجريدة كجريدة قومية مملوكة للدولة.

واعتمدت صحيفة المصري اليوم في المقام الأول على إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة، يليه إطار الإنجازات والاهتمام بمصلحة المواطن، ثم إطار الصراع وتبادل الاتهامات والطمأنة، وهو ما يوضح اهتمام صحيفة المصري اليوم بعرض

مجتمع الباحثين

إهمال الدولة لأزمة الوقود في المقام الأول وعرضها معاناة المواطن اليومية في ظل اختفاء الوقود.

كما اعتمدت صحيفة الوفد في المقام الأول على إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة، يليه إطار الإنجازات والاهتمام بمصلحة المواطن، ثم إطار الاستجابة والحلول والمقترحات، ثم إطار الصعوبات، ويوضح ما سبق تركيز جريدة الوفد على عرض إهمال الدولة لأزمة الوقود في المقام الأول.

وتوضح النتائج أن القوى الفاعلة المحورية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة (الأخبار – المصري اليوم – الوفد) في تغطية أزمة الوقود الحكومة والمواطنين ومباحث التمويل والسائقين.

وتوضح النتائج أن أهم الأدوار التي نسبت للمواطنين تمثلت في المطالبة بحقوقهم في السلع البترولية وأسطوانات البوتاجاز ورفضهم لتهريبها وبيعها في السوق السوداء، والوقوف في طوابير أمام مستودعات البوتاجاز ومحطات البنزين ومعاناتهم المستمرة من نقص الوقود، واضطرارهم لشراؤه من السوق السوداء بضعف ثمنه.

وتوضح النتائج غلبة أطر الاستجابة والحلول والمقترحات والطمأنة والإنجازات والاهتمام بمصلحة المواطن في عرض القوى الفاعلة في صحيفة الأخبار وهو ما يتفق مع سياستها التحريرية كصحيفة قومية تعبر عن الاتجاه الرسمي للدولة وتعبر عن إنجازات الدولة وسعيها لحل مشاكل المواطنين.

أما بالنسبة لصحيفة المصري اليوم فغلب إطار الإنجازات والاهتمام بمصلحة المواطنين عند تقديم الحكومة كقوى فاعلة، بينما غلب إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة عند تقديم المواطنين كقوى فاعلة، وبالنسبة لصحيفة الوفد، ظهرت غلبة إطار الإهمال والتجاوزات وتفاقم الأزمة على صحيفة الوفد.

Name: Azza Hassan Tawfiq Abd- El Rahman Almurakibi

Nationality: Egyptian

Date and Place of birth: zefta- Algharbia- 25 September 1989

Degree: Master

Specialization: Press

Supervisor Prof. Dr: Hisham Attia Abd- El Maksoud

Title of Thesis:

Framing Political and Social Crises and Image Analysis of Actors Involved in the Egyptian Press Coverage of them during the Period (2012-2013)

Thesis summary:

The thesis tried to achieve its main goal which was determining elements and attributes of framing of political and social crises as well as analyzing actors' representations in the Egyptian press coverage of those crises using two tools; content analysis and actor analysis.

To achieve her main goal, and based on an exploratory study, the researcher chose four crises. Two political which were: public rejection of constitutional declaration of 22 of November 2012 and constructing the Ethiopian renaissance dam and two economic which were: labor protests and fuel shortage.

The study revealed the domination of negative frames in covering both political crises along with the economic crisis of labor protests whereas positive frames dictated coverage of fuel shortage.